عدد تجريبي

آخر قصة

تقاسم المر

شقيقتان تتناوبان على استخدام كرسي الإعاقة الوحيد

الفقر أجبر مواطنين على بيع مقتنياتهم

حضور باهت للنساء في المراكز القيادية بالمؤسسات الأهلية

إلى العمال: 3 خطوات لمواجهة الإهانة

WWW.LASTSTORY.NET

إبريل 2023

بودكاست تـابـــو

مع: مادلين شقليه

بودكاست اجتماعي يناقش القضايا الحساسة في المجتمع الفلسطيني، يمكنكم الاستماع إلى الحلقات عبر قناتنا على تطبيق ساوند كلاود.

WWW.LASTSTORY.NET

آخـــر قـصَّـــة
LAST STORY

مجلة إلكترونية تصدر عن منصة آخر
قصة الإعلامية المستقلة

رئيس التحرير
فادي جمال الحسني

مدير التحرير
نجلاء السكافي

رسومات
آلاء الجعبري

تصميم
ريم عمر

العدد (7)

حضور باهت للنساء في المراكز القيادية بالمؤسسات الأهلية

كتبت: سلمى العجلة

لسنوات ظلّت المرأة تكافح على كافة الأصعدة لتجد لها حيزًا في صناعة القرار داخل المجتمع على مختلف المناحي وكان يصعب في بعضها كتقلّدها مناصب سياسية عليا؛ لذلك سعت لكسب الرهان في مؤسسات المجتمع المدني التي تتقاطع مع الكثير من احتياجاتها ومتطلباتها في المجتمع، فهل تمكّنت من تحقيق طموحها؟

تُشير نسب وصول النساء في مجال الخدمة المدنية على مستويات صناعة القرار حسب دراسة أجراها ديوان الموظفين لعام 2017، إلى أنَّ نسبة النساء في تصنيف درجات الفئات العليا والأولى لفئات حسب القانون جاءت في الفئة العليا 11% مقابل 89% للذكور، بينما في الفئة الثانية تزيد لما نسبته 48% إناث مقابل 52% ذكور.

ويرى مختصون في مجال شؤون وحقوق المرأة بقطاع غزة، أنّ وجود المرأة في مؤسسات المجتمع المدني ما يزال محدودًا وغير متكافئًا مع الرجل خاصّة في المراكز العليا التي لم تزل بعيدة عن حضور النساء.

تعتقد فداء جبر (اسم مستعار) أنّ حلمها في إضافة لاحقة مسمى نقيب/ة الصيادلة لاسمها ما يزال بعيد المنال، وتقول لـ "آخر قصّة"، "منذ كنت طالبة على مقاعد الدراسة وأنا أحلم بتمثيل زملائي الصيادلة للمطالبة بحقوقنا وأقلّها إنشاء مصنع للأدوية في غزة يُناسب ما ندرسه نظريًا خلال 5 سنوات من الدراسة".

تردف الصيدلانية جبر (34 عامًا)، "لا يقف الأمر عند حاجات عامة في مجتمع الصيادلة ذكورًا وإناثًا لكنه أيضًا يتجاوز ذلك إلى متطلبات المرأة الصيدلانية فكيف لمراكز عليا يشغلها رجال أن تتفهم التحديات التي تواجهها كالاحتياج للمزيد من احترام خصوصيتها في ظلّ عملها داخل الصيدليات التي توجد غالبًا في أماكن عامة".

يتقاطع ما تشير إليه جبر، مع ما قالته نور فؤاد (اسم مستعار) التي اضطرت لترك العمل في مجال المحاماة بعدما وجدت نفسها غير قادرة على تحقيق جزء كبير من رغبات وحاجات النساء اللواتي كانت تُرافع عن قضاياهم في المحاكم، وذلك بفعل انحياز القانون في بعض مواده للرجل، وفق قولها.

وتقول المحامية المتعطلة عن العمل نور لـ "آخر قصة"، "لدينا الكثير من المشكلات في قوانين الأحوال الشخصية والميراث وما يتعلق بالمرأة على وجه الخصوص وهذه القضايا بحاجة لتقلّد المرأة المحامية مراكز مرموقة في مجالها لأنها وحدها الأقدر على فهم احتياجات النساء أنفسهن والمطالبة بحقوقهن".

وتجزم السيدتان بأنّ المجتمع بكل أطيافه شريك في إضعاف مشاركة المرأة في المراكز العليا ووصول صوتها لأماكن أكثر قدرة على صنع القرار، بسبب نظرته

النمطية السائدة حول المرأة ودورها الذي يتم تحجيمه في شغل مراكز محدودة مجتمعيًا تتركز في قطاعات معينة بينما ينكر عليها تقلّد مناصب قيادية حتى لو كانت تتقاطع مع طبيعة مستواها التعليمي.

قد يتوافق ما تقدمت به فداء ونور مع ما تُشير إليه نسب أخرى توصلت إليها دراسة أجراها مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي حول العاملين في مجال الخدمة المدنية، أفضت إلى أنّ هذا القطاع يشغل ما يُقارب 85 ألف موظفًا؛ إلا أنّ نسبة النساء اللواتي يشغلن مناصب عليا ما تزال متدنية فقد بلغت في الفئة الوظيفية العليا 6.9% في قطاع غزة.

ويُلاحظ على الفور ارتفاع نسبة النساء في الفئة الوظيفية الأولى إذ تصل إلى ثلاثة أضعاف نسبتهم في شغل المراكز العليا وتبلغ ما نسبته 18.8%. يأتي ذلك على الرغم من أن نسبة الإناث العاملات في المجال تصل إلى 45% مقابل 55% من الذكور، وتتركز في قطاعات الصحة والتربية والتعليم وهو ما يُشير إلى تكريس الأفكار والأدوار النمطية للنساء في الثقافة التقليدية السائدة.

> هناك أبجديات أساسية تفتح الفرص للنساء وتصقل شخصياتهن ليصبحوا قادرات على حمل رسالة النساء وتزيد لديهن الوعي بحقوقهن والتحديات التي عليهن اجتيازها، إلا وهي التعليم والتوعية الثقافية والسياسية وكذلك ثقافة التطوع والانخراط في المبادرات

أمام هذه النسب يقفز سؤال مفاده ما الأسباب التي تحول دون تولي النساء مراكز عليا في مؤسسات المجتمع المدني؟ وترجع منسقة وحدة الرصد والأبحاث في الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان) هداية شمعون الأمر إلى ما أسمته بخارطة الثقافة المجتمعية في فلسطين.

وقالت شمعون في حديثٍ لـ "آخر قصة"، إنّ أحدث الدراسات أظهرت مشاركة النساء في مجالس الإدارة بمؤسسات المجتمع المدني تبلغ ما نسبته 24.6%، أما نسبة حصولهن على موقع رئيس مجلس إدارة 4.9% مقابل 95% للرجال.

وتفسر ذلك بأنّ القائمين على هذه المؤسسات هم أبناء البيئة المجتمعية الذين يترجمون ثقافة حصر النساء في إطار الوجود الشكلي، باستثناء بعض المؤسسات التي تترأس مجالس إدارتها النساء، وفق قولها، كما ترى أنّ أحد الأسباب يعود إلى كون المناصب العليا وفق الامتداد الثقافي والفكري للمجتمع تُناسب الرجل أكثر من المرأة.

يعود ضعف حضور المرأة في مراكز متقدمة وفق شمعون، إلى اعتبار أن المناصب العليا تتطلب حركة سفر وتنقلات وتعامل مباشر مع المنظمات والمؤسسات الحكومية التي يُفضل المجتمع إبعاد المرأة عنها وحصرها في الدور الإنتاجي والإنجاب والاكتفاء بوجودها في بعض المناصب الأقل من أن تصل لمراكز صنع القرار.

الامتداد الثقافي والفكري الذي تحدثت عنه شمعون، لا يزال حاضراً، على الرغم من أنّ القانون الفلسطيني لم يحصر المرأة في مستويات وظيفية معينة، وفق ما أفادت به المحامية ملاك السكني، وقالت لـ "آخر قصة"، "لم يمنع القانون تقلّد المرأة المناصب العليا، ومراكز صنع القرار، فقانون العمل الفلسطيني لم يحدد جنس من يشغل المناصب، وهذا بحد ذاته يدلل على تكافؤ الفرص الوظيفية بغض النظر عن الجنس، لكن الخلل يكمن بالاستخدام غير التمييزي وغير العادل لتلك القوانين ضمن المؤسسات وجهات العمل".

ورغم التعديلات التي جرت على القوانين الخاصة بتنظيم عمل الخدمة المدنية الفلسطينية وفق قانون رقم 23 لعام 2005 وإصدار لائحة تنفيذية للقانون، أصبح ديوان الموظفين العام بمثابة المرجعية القانونية التي تُحدد صلاحيات عمل الخدمة المدنية وتؤطرها بما يحمي حقوق العاملين في هذا المجال ويحفظ تكافؤ الفرص، إلا أنّه ما يزال قطاع الخدمة المدنية يعاني فجوات واضحة فيما يتعلق بالمساواة على أساس النوع الاجتماعي.

وبالعودة إلى هداية شمعون التي ترى أنّ هناك أبجديات أساسية تفتح الفرص للنساء وتصقل شخصياتهن ليصبحوا قادرات على حمل رسالة النساء وتزيد لديهن الوعي بحقوقهن والتحديات التي عليهن اجتيازها، إلا وهي التعليم والتوعية الثقافية والسياسية وكذلك ثقافة التطوع والانخراط في المبادرات؛ مما يساعدهن في إثبات وجودهن في كل منصب وموقع.

وتبقى جهود النساء نحو تحسين أوضاعهم والسعي الحثيث لنيل مكانة تليق بهن، هي الطريق الوحيد لنيل المرأة حقوقها والحصول على ما تستحقه في كافة المجالات والمراكز.

حيلة المشترين للهروب من غلاء أسعار "رمضان"

تشهد البضائع التجارية في شهر رمضان من كل عام ارتفاعاً ملحوظاً بالأسعار لاسيما أسعار الملابس، وفق ما أفاد به مختصون، ويتسبب ذلك في إرهاق المواطنين اقتصاديًا؛ ما يجعل البعض يضطرون لاقتناء ملابس العيد قبل دخول شهر رمضان.

السيدة سميرة إبراهيم (40 عاماً) هي واحدة من النساء اللواتي فضلن شراء كسوة العيد لأبنائها الأربعة قبل دخول شهر رمضان حتى تقي نفسها من غلاء الأسعار.

تقول سميرة وهي سيّدة مُطلقة وتعمل موظفة في القطاع الحكومي لـ "آخر قصة": "بعد طلاقي أصبح راتبي المحدود هو العائل الوحيد لأسرتي وأبنائي، لم أكن أهتم لتوقيت شراء ملابس العيد لأبنائي قبل ذلك، لكن عندما لاحظت ارتفاع جنوني في أسعار البضائع خاصّة في رمضان قد يكلفني كل راتبي لكسوة العيد، بات قرار شراء الملابس قبل رمضان هو الأنسب لي".

تشير السيدة إلى أن استمرار المواطنين بقبول شراء الملبوسات رغم ارتفاع الأسعار، خلال موسم رمضان، يعطي مجالاً أكبر للتجار في الاستمرار برفع الأسعار، حسب قولها.

تفعل آمال سمير الشيء ذاته، حيث اقتطعت جزءا من راتب زوجها وهو موظف في القطاع الخاص، وقامت بشراء كسوة العيد لأطفالها الخمسة، قائلةً: "من يضمن.. تعودنا دائما أن يقوم التجار برفع الأسعار مع دخول موسم عيد الفطر (العشر الأواخر من رمضان)، وهو أمر يزيد من التكلفة الملقاة على عاتقنا كأسرة محدودة الدخل".

تصف آمال في الثلاثينات من عمرها، رفع قيمة أسعار الملبوسات خلال رمضان، بأنها محاولة لاستغلال حاجة الناس الذين يعانون الأمرين في ظل الحصار المفروض على القطاع للعام السادس عشر على التوالي.

في المقابل، تبرر منى أحمد وهي صاحبة متجر لبيع الملابس في مدينة غزة، ارتفاع أسعار الملابس التي جرى استيرادها استعدادا لموسم عيد الفطر، بالقول: "نستورد بضاعتنا من تركيا وبالفعل أسعار البضائع هذا العام ارتفعت بسبب ارتفاع سعرها في بلدها الأصلي، نتيجة انخفاض قيمة الليرة التركية، وارتفاع قيم الجمارك والضرائب التي تفرض علينا". وعبرت أحمد عن استغرابها من نشاط حركة البيع قبل أيام من دخول شهر رمضان، مشيرة إلى أنه الحركة النشطة للسوق لم تكن معتادة في المواسم السابقة.

وتتنافى زيادة الأسعار استغلالاً لحاجة الناس، مع ما نصّ عليه قانون حماية المستهلك رقم (21) لسنة 2005، في المادة (2) والمادة (22) منه. وتقول المحامية ملاك السكني "التجار يتعمدون انتهاج سياسية إخفاء البضائع قبل رمضان من أجل استغلال حاجة السوق ورفع قيمتها خلال الموسم".

وأضافت السكني لـ "آخر قصّة"، "يخفي التجار في قطاع غزة البضائع قبل بدء شهر رمضان وخلال الأسابيع الأولى منه ثم يعرضونها بسعرٍ مرتفع قبل قدوم عيد الفطر بأيامٍ معدودة".

ونصّت المادة (2) على "ضرورة توفير السلع والخدمات ومنع الاستغلال والتلاعب في الأسعار"، فيما أشارت السكني إلى أنَّ القانون يحمي المواطنين من الوقوع ضحيةً لاستغلال التجار وتلاعبهم وذلك في المادة (22) التي تحظر امتناع التجار عن بيع سلعة أو تقديم خدمة للمستهلك دون سبب مشروع، كما يفرض القانون غرامة مالية قدرها خمسمائة دينار عقوبةً للمخالفين.

ومن الواضح، أن الغلاء طال سلع عديدة غير الملبوسات في السوق المحلي، وفق شكوى الكثير من المواطنين.

على ضوء ذلك، توجهت "آخر قصَّة" لمدير عام الإدارة العامة لحماية المستهلك بوزارة الاقتصاد الوطني في غزة عبد القادر بنات، لسؤاله حول إجراءات الوزارة لحماية المواطنين من الاستغلال والغش التجاري خلال شهر رمضان.

وأكّد بنات على أنّ حماية المستهلك ومحاربة الغش خلال شهر رمضان هي مهمة وزارته الأولى، وإن الوزارة لن تسمح بحدوث عمليات احتكار السلع واستغلال حاجة المواطنين.

وحول الإجراءات التي يتبعونها قال بنات: "نتابع بشكل دوري ومباشر المخزون السلعي في كافة المحافظات، ولا نكتفي بإصدار تعليمات للتجار وإلزامهم بها فحسب، بل نُشكِّل حملات تفتيش ورقابة على مدى تطبيق المحلات التجارية والأسواق وكذلك المولات لتعليمات الوزارة".

وفي حال ثبتت أي عملية احتكار أو غش تجاري واستغلال لحاجة المواطنين، فإن الوزارة تقوم باتخاذ الإجراءات اللازمة لمعاقبة المخالفين، وفقًا لبنات التي جاءت تصريحه بشكل يخالف واقع السوق الذي يعاني من رفع الأسعار، وفق إفادة عدد من المواطنين.

وفي تناقض لما أشار إليه مدير عام "حماية المستهلك"، وصف الخبير الاقتصادي مازن العجلة جهد دائرة حماية المستهلك بأنه غير فاعل، وبجانب تأكيده على التقصير الحكومي بما يخص الرقابة على الأسعار، فإنّه حمّل الحكومة مسؤولية رفع الأسعار.

وقال العجلة لـ "آخر قصَّة"، "الحكومة تتحمل ارتفاع الأسعار بعدما فرضت ضرائب جديدة على السلع بمختلف أنواعها..المشهد معقد بما يتعلق بالنشاط الاقتصادي، وحسب التجارب السابقة فإنَّ وزارة الاقتصاد لن تستطيع القيام بعمل حقيقي وفاعل لخفض الأسعار".

وأعاد الخبير الاقتصادي السبب الرئيس لارتفاع الأسعار إلى ما وصفه، بجشع التجار واحتكارهم، مشيرًا إلى أنّ ذلك لم يكن ليحدث في حال كان هناك نظام مراقبة حقيقي وفعّال من قبل الجهات الحكومية، بالإضافة إلى ضعف القدرة الشرائية للمواطنين نتيجة عدم تناسب دخولهم مع المستوى المعيشي ومع أسعار السلع حتى قبل ارتفاعها، وفق قوله.

ويزيد هذا الأمر العبء على المواطن وعلى اقتصاد القطاع عامةً بحسب العجلة، الذي أفاد أنّ "زيادة الأسعار تنعكس سلباً على المواطنين والتجار على حدٍ سواء؛ ما يعني حدوث انخفاض في حجم المبيعات، وبالتالي اشتداد الأزمة المالية لدى التجار وعجزهم على دفع المستحقات المالية عليهم، ما يزيد ذلك من معدلات التضخم".

وكانت كلٍ من سلطة النقد والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني قد أصدروا تقريرين حول التنبؤات الاقتصادية للعام 2023، تضمنت التنبؤ بأهم المؤشرات الرئيسية في الاقتصاد الفلسطيني خلال العام 2023، واستمرار موجة التضخم العالمية، والتشدد في الأوضاع النقدية، وتفاقم المشاكل المتعلقة بسلاسل التوريد، خاصة من السلع الأولية والأساسية، جراء استمرار الحرب بين روسيا وأوكرانيا.

وتشير نتائج هذه التنبؤات إلى استمرار التباطؤ في أداء الاقتصاد الفلسطيني للعام الثاني على التوالي، مدفوعاً بتزايد حالة عدم اليقين الناتجة عن الوضع المالي للحكومة، والارتفاع الملحوظ في مستويات الأسعار المحلية، وتراجع القوة الشرائية للدخل الفردي.

وبالعودة للخبير الاقتصادي العجلة، فإنّ الحل الوحيد لعلاج أزمة ارتفاع الأسعار يكمن في تفعيل حملات التفتيش والرقابة الحكومية على الأسعار دوريًا ومهنيًا بعيداً عن الشعارات والتصريحات الصحفية، حسب تعبيره.

وقال العجلة، "أتعجب مما يصدر عن الوزارة من تصريحات حول الجهود المبذولة لخفض الأسعار، فإذا كانت هذه التصريحات حقيقة، لماذا لا تزال الأسعار في ارتفاع؟"، مؤكدا على ضرورة تعيين عدد أكبر من المفتشين للميدان التجاري، مبينًا أنّ عدد العاملين في تلك الدوائر لا يتناسب مع عدد المحال التجارية والأسواق داخل قطاع غزة.

إلى العمال: 3 خطوات لمواجهة الإهانة

يتلقى غالبية عمال المحال التجارية في قطاع غزة أجورًا زهيدة بالكاد تعينهم على تغطية احتياجاتهم اليومية، وفي المقابل، يُلاقون صنوفًا من قسوة المعاملة وإهانة الكرامة وفق إفادة العديد منهم.

ويضطر المئات وربما الآلاف من الشبان حتى من حملة الشهادات الجامعية، للعمل في متاجر ومحلات وبقالات ومطاعم ومخابز، بهدف الحصول على أجور يومية، يوازي ذلك الإذلال أحياناً والحط من القيمة.

وبحسبِ إحصاءات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، فإنّ نسبة المستخدمين بأجر في القطاع الخاص بغزة بلغت 86% للعام المنصرم 2022، فيما يتقاضى 40% منهم أجرًا شهريًا أقلّ من الحدّ الأدنى للأجور في فلسطين المقدّر بـ (1.880 شيكلًا).

يقول خليل عيسى (اسم مستعار) وهو عاملٌ في أحد محلات بيع الدواجن بغزة يقضي 12 ساعة عمل مقابل أجرة قدرها "20 شيكل" ويتحمل على إثرها شتى أشكال الإهانة من رب العمل.

يقول خليل (28 عامًا) في حديثٍ لـ "آخر قصة"، "ليس لدي خيار آخر سوى القبول بهذه المعاملة القاسية من صاحب العمل، فأنا أساهم في إعالة أسرتي الفقيرة، خاصّة أنّ لدينا أفراد مرضى وذوي إعاقة، كما أنّ أيّ عمل آخر بظروف أفضل يتطلب مؤهلات علميّة وأنا لم أتلقَ أي تعليم وأعاني الأمية".

ولا ينسى الشاب شعور الذل والإحراج الذي وضعه فيه صاحب العمل عندما سكب الماء المتسخ على وجهه وملابسه أمام زبون بسبب تأخره قليلاً عن ساعات العمل، يقول: "تمنيت لحظتها لو أنّ الأرض تبتلعني، ومع ذلك في كل مرة أتعرض فيها للشتم والضرب أحيانًا منه أذهب أعتذر منه وأتوسل إليه لمواصلة العمل".

توجهت آخر قصّة للاستماع من رب عمل خليل دوافعه تجاه معاملته القاسية له، فبرر الرجل الخمسيني الذي يجلس خلف مكتبه دون أن يُصرّح باسمه، بأنّ عامله بطيء الاستيعاب، وقال: "في الحقيقة كثيراً ما أندم على أفعالي تجاهه، لكن تراكم الضغوطات النفسية وشح البيع هما الدافع لذلك. أدرك أنها أفعال غير إنسانية لكنني أفقد القدرة على التحكم بغضبي".

ولا يختلف ما يُقاسيه خليل عما شاهدته الشابة إيمان غنيم بأحدِ أسواق غزة، إذ سمعت صراخًا قويًا أثناء تسوقها داخل متجر لبيع الملابس في غزة صادر عن أحد عمال ذلك المتجر وهو يتعرض للضرب الوحشي والشتم من قبل صاحب المحل كما تصف.

وتقول غنيم في لقاءٍ مع "آخر قصة"، وددتُ حينها التدخل بإبلاغ الشرطة عن صاحب المحل أو القيام بتصويره، لكنني وجدت كل مَن كان في المكان يقف صامتاً دون أي تدخل، فتراجعت".

يحفظ القانون الفلسطيني للعامل حقه الكامل بترك العمل في تلك الظروف، فبحسب المادة (42) من قانون العمل الفلسطيني رقم (7) لسنة 2000م، يجوز للعامل ترك العمل مع احتفاظه بحقوقه القانونية بما فيها مكافأة نهاية الخدمة وما يترتب له من حقوق في حال اعتداء صاحب العمل أو مَن يُمثله على العامل أثناء العمل أو بسببه بالضرب أو التحقير.

وبالتالي، فإنّ ما يُلاقيه بعض العمال من معاملة غير

جيّدة في أماكن عملهم يتنافى مع مواثيق حقوق الإنسان ومواد القانون الفلسطيني، وفقًا للمحامية سمر أحمد التي أشارت إلى أنّها تتلقى الكثير من الشكاوى المتعلقة بإهانة أصحاب العمل لعمالهم.

الخطوة الأولى:

وقالت المحامية أحمد لـ "آخر قصّة"، "يرفع العمال قضايا وشكاوى على أربابهم يتخللها السبّ والشتم والقذف والتهديد بالفصل التعسفي، وأحيانًا الضرب، وجميعها قضايا يرفعونها بعد تعرضهم للأذى النفسي نتيجة سوء المعاملة". وهذه من وجهة نظرها الخطوة الأولى التي يمكن للعامل القيام بها في حال تعرضه للإهانة.

كما يُنصف القانون الفلسطيني قضايا العمال في حال ثبوت وقائع الإهانة أيّا كان نوعها، وفقًا لأحمد التي أفادت بأنّ صاحب العمل يُعاقب بدفع غرامة ماليّة يُحددها القانون للعامل صاحب الدعوى في حال توفر شهود على تلك الحوادث.

وتشير سمر أحمد إلى أنّ القانون يضمن حقوق العاملين ضمن عقود عمل أو بدون عقود، إذ لا يشترط في رفع الشكاوى التي تتعلق بالقضايا العمالية أن يكون هناك عقد عمل بين العامل وصاحب العمل؛ بل يكتفي القانون بوجود شهود يُقرّون بقضاء العامل مُدّة معينة في ذلك العمل.

لكن الكثير من العمال، كخليل وغيره، يرضخون لظروف العمل ومعاملة بعض أربابه غير الأخلاقية لقلّة ذات اليد، خاصّة وأنّ 81,8% من الأفراد في غزة يعيشون تحت خط الفقر الوطني. كما يُعاني 45% من السكان في القطاع البطالة وظروفها القاسية.

وتعود المعاملة السيئة في بيئة العمل على العمال بمشكلات نفسيّة عديدة، بحسب ما أفادت به المختصة النفسية بسنت الغنيمي، وقالت لـ "آخر قصّة"، "إنّ بيئات العمل غير الصحية تخلق ندوباً نفسية يصعب شفاؤها فيما يسهل تحولها لصدمات إذا لم يتم التعامل معها بطريقة صحيحة".

ويتعرض العاملون في بيئات العمل السامة والمثبطة للعزائم لاضطرابات نفسية مثل الأعمال التي يتعرض أصحابها للقذف والإهانة وكذلك انعدام الأمان الوظيفي، وفقًا للغنيمي التي أشارت إلى أن هذه الاضطرابات تتمثل في القلق والاكتئاب وجلد الذات.

الخطوة الثانية:

وتقول المختصة النفسية الغنيمي، "إنّ ما يزيد من وطأة تأثير تلك الاضطرابات الناتجة عن سوء ظروف العمل، قبول العامل بتلك الظروف رغم قساوتها بسبب قلة فرص العمل وصعوبة الأوضاع المعيشية، ما يجعل أرباب العمل يستغلون ذلك في ابتزاز العمال والتمادي في إهانة كرامتهم"، لذا دعت إلى ضرورة أن يقوم العمال بتقديم شكاوى بحق أرباب العمل الذين يبتزونهم، حتى لا يقعوا ضحية للاضطراب النفسي. وللتعرف على دور نقابة العمال تجاه ما يُلاقونه من معاملة غير لائقة في بيئة العمل التقت "آخر قصة"

برئيس الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين سامي العمصي الذي قال إنّهم يستمرون بمطالبة الحكومة الفلسطينية بضرورة إجراء تعديلات لقانون العمل الفلسطيني، ترفع من جودة الأمن الوظيفي وتوفر معاملة لائقة بالعمال والعاملات في سوق العمل، بما يتوافق مع معايير منظمة العمل الدولية.

إلا أنّ العمصي عاد وحمّل كامل المسؤولية فيما يتلقاه العمال من معاملة سيئة وأجور زهيدة على المؤسسات والجهات الحكومية التي اتهمها بأنّها أخرجت العمال من نطاق اهتمامها خاصّة بعدما وصل عدد العمال المتعطلين عن العمل لما يزيد عن مئتي ألف شخص، حسبما أفاد.

وباعتبار وزارة العمل جهة تنفيذية ينصب عملها على تطبيق القانون الفلسطيني في بيئات العمل، قال المستشار القانوني بالوزارة محمد الحداد، إنّهم يُشكّلون إدارة عامة للتفتيش على ظروف العمل ومدى ملاءمتها للقانون، تتضمن تطبيق بنود الأجور والإجازات على الرغم من الإحصاءات التي أفادت أعلاه بأنّ 40% من العاملين يتلقون رواتب أقل من الحدّ الأدنى للأجور.

الخطوة الثالثة:

كما يتولى المفتشون المندوبون من وزارة العمل على أماكن العمل المختلفة مهمة التأكد من عدم وجود أيّ انتهاكات بحقوق العامل بما فيها الإهانة لكرامة العامل، وفقًا للحداد الذي أوضح أنه من حق العمال التوجه إلى الوزارة لتقديم الشكاوى بحق أرباب العمل المخالفين.

وأفاد بأنّ وزارته تنظر إلى أي شكاوى العمال بعين الجدية والسرية، وفي حال ثبتت أيّ مخالفات من قبل صاحب العمل تتخذ إجراءات قانونية رادعة في مدة لا تزيد عن أسبوع من تقديم الشكوى، فيما لم يُشير إلى عدد الشكاوى التي تردهم وإلى مدى انحسارها عن تزايدها.

هواة جمع العملات في غزة: القصة وما فيها

يجمع محمد جرادة (39 عاماً) من مدينة غزة، العملات والطوابع القديمة منذ 25 عامًا حتى أصبح اليوم ينظر لها بمثابة كنز وثروة تاريخية ويرى أنَّ لكل طابعٍ وعملة جمعها تاريخ يستحق أن يُروى ويورث للأجيال القادمة.

يقول جرادة: "منذ صغري كنت أشعر بالتميز عندما ألمس شيئاً لمسته أجيال كثيرة من قبلي في عصور سابقة، وقد يعتقد معظم الناس أن جمع الطوابع والعملات هي مجرد هواية لسدّ فراغ الوقت، ولكن قلّة من يُدركون أنَّ وراء هذه الهواية أهمية ثقافية وتاريخية وسياسية".

ويمتلك الرجل الذي يعمل سائق أجرة بجانب هوايته، العديد من العملات الإسلامية أقدمها تعود إلى عام 950 هجري، وهي صكّ من الفضة كان يستخدم كمهر للزواج، كما يحتفظ بمجموعةٍ واسعة من العملات المعدنية والطوابع التي تعود للكثير من الدول العربية، جمعها خلال تنقله في هذه البلدان مثل سوريا ولبنان ومصر إلى جانب العملات الفلسطينية.

وتعد العملات القديمة من الوثائق التاريخية المهمة، ولها علم خاص بها يسمى علم (النُمَيّات)، الذي يبحث في نوعية النقود وتاريخها والأمم التي سكّتها، ويوضح أبعادها التاريخية والجغرافية والسياسية أيضاً.

وقد عرف الشعب الفلسطيني النقود قبل 4000 عام، منذ وجود الكنعانيين الأوائل وصولًا إلى الانتداب البريطاني مروراً بالعصور الرومانية والبيزنطية والإسلامية والعثمانية، وفقًا للباحث المتخصص في مجال التاريخ ناصر اليافوي.

ويُعتَمد على العملات القديمة، حسب اليافوي، كدليل رئيسي في معرفة المدن والممالك التي قامت في أرض فلسطين، وقد ساهمت هذه العملات في إعادة كتابة التاريخ الحقيقي بعيداً عن التزييف. وفيما يتعلق بمجموعة العملات التي يحتفظ بها جرادة فهو يتباهى بثلاثة عملات فضيّة منها ما كانت قد صكّت في زمن الملكة ماريا تيريزا التي حكمت النمسا وهنغاريا وبوهيميا بين عامي 1740 - 1780، يقول: "هذه العملات استخدمت في التجارة العالمية بين دول حوض البحر المتوسط"، كما تضمّ مجموعة جرادة قطعاً نقدية أمريكية تعود إلى ما قبل عام 1850 ميلادي".يتقاطع ما أشار إليه جرادة مع ما يوضحه اليافوي في أنّه ليس من الضروري أن تكون العملات المُكتَشفة في فلسطين تدل على أن أصحابها غزو هذه البلاد لأن الكثير من هذه العملات كان أصحابها يقيمون علاقة تجارة مع الفلسطينيين، وفق قوله.

ويسعى جرادة الهاوٍ لجمع العملات والطوابع القديمة إلى توريث هذه الهواية إلى أبنائه للحفاظ على هذه العملات والطوابع الفلسطينية وغيرها القيّمة، إذ يغرس فيهم حبها من خلال رواية القصص التاريخية عن هذه العملات.

وبشكل تأريخي، يقول ناصر اليافوي في حديثٍ لـ "آخر قصّة"، "خلال العهد الروماني حصلت معظم المدن الفلسطينية على حق سك عملات _صناعة العملات المعدنية_ تحمل اسمها، وقد وُجِدت قطع نقدية تحمل رؤوس أباطرة رومان منقوش عليها أسماء مدن فلسطينية، مثل صفورية، طبرية، قيسارية، نابلس، سبسطية، القدس، عسقلان، غزة، وغيرهم".

أما على مستوى العملات الإسلامية عرف الفلسطينيون أول عملة إسلامية في عهد الخليفة الأموي عبد الملك بن مروان الذي بدل العملات الأجنبية بعملة الدينار العربي، بحسبِ اليافاوي الذي أن هذه النقود استخدمت كقطع للزينة تتزين بها النسوة الفلسطينيات وذلك حتى فترة متأخرة من العهد العثماني، وأصبحت هذه العادة من التراث الفلسطيني.

غير أنَّه نشأ أول طابع بريد في فلسطين ويحمل اسمها عام 1923 في عهد الاحتلال البريطاني، إذ صدر بأربعة نماذج مختلفة تحمل صورة للصخرة المشرفة، وصورة لقلعة القدس، وصورة لقبر الصحابي بلال بن رباح الذي يعتبره اليهود "معبد راحيل"، وصورة لجامع طبريا.

وفقًا لمعلومات أوردها موقع وزارة الاتصالات وتكنولوجيا الاتصالات، فقد كانت هذه الطوابع الفلسطينية تحمل اسم فلسطين باللغات الثلاث العربية والعبرية والانجليزية، وبالإضافة إلى ذلك صدرت عام 1938 مجموعة طوابع بريدية مكتوب عليها "فلسطين للعرب" طُبِعت في يافا.

لكنّ الأوضاع اختلفت بعد عام النكبة 1948 فاستعمل الفلسطينيون من حينه إلى عام 1967 الطوابع الأردنية والمصرية في التخليص على مراسلاتهم، كما استخدموا الطوابع الإسرائيلية منذ عام 1967 حتى قدوم السلطة الفلسطينية عام 1994، إذ أُصدِر أول طابع فلسطيني يحمل شعار السلطة الوطنية وهو النسر.

محمد سعيد (44 عامًا) يتشارك مع جرادة ذات الميول إذ يهتم بجمع الطوابع والعملات على اختلافها خاصة المرتبطة بالتاريخ الفلسطيني على مدار الحقب الزمنية الموغلة القدم، ويحتفظ بعملات يزيد عمرها عن 500 عام.

يقول سعيد لـ "آخر قصّة"، وقد شارك في معرض هواة جمع العملات والطوابع البريدية الذي أقيم للمرة الأولى في قطاع غزة عام 2016، إنّ ذلك المعرض الذي جاء متأخرًا وفق قوله، قد ضمّ عشرات الطوابع والعملات الورقية والنقدية التي تداولت في فلسطين بجانب عملات عربية وأجنبية تاريخية.

وحول أهمية وقيمة توفر هذه الطوابع والعملات يقول أمين عام رابطة هواة العملات والطوابع محمد الزرد، "عندما تجد في غزة عملات فارسية ورومانية وبيزنطية وإسلامية وعثمانية، تشعر بحجم تاريخ غزة وتريد التعرف على قصص الأمم التي عاشت هنا منذ آلاف السنين".

فيما لا تعد هواية جمع الطوابع والعملات بالسهلة، وفقًا للزرد الذي أشار إلى أنَّ تكوين مجموعة خاصة من العملات والطوابع قد يتطلب بحثاً يمتد لعشرات السنوات، مبينًا أنَّ هذه الهواية لا تختص بفئة عمرية محددة وهي تضمّ شيوخاً وأطفالاً ونساءً ورجالاً.

أما فيما يتعلق بالعوامل التي تؤثر على قيمة الطابع أو العملة القديمة، قال الزرد، "انها أربعة عوامل، أولها ندرة الطابع أو العملة، بالإضافة إلى الكمية المطبوعة أو المسكوكة منها، وأيّضًا طول الزمن الذي مرَّ عليها، وأخيرًا أهميّة المناسبة التي طُبعت أو سُكّت فيها".

وبينما نفى الزرد وهو باحث أكاديمي في تاريخ المسكوكات والعملات النقدية في فلسطين، وجود أيّة أعداد رسمية لهواة جمع العملات والطوابع البريدية في غزة، اتهم الجهات الرسمية بعدم الاهتمام بمجتمع هواة جمع العملات والطوابع، الأمر الذي يبقي نشاطاتهم في الظلّ.

وفي هذا الإطار نجد انعكاسًا الكترونيًا لاهتمام هواة العملات والطوابع الفلسطينيين فيما يُفتقد على أرض الواقع، وفق الزرد، إذ يجمعهم عدد من الروابط والتجمعات والجمعيات التي أنشأت خلال السنوات الماضية، مثل صفحة هواة العملات والطوابع - فلسطين التي تضم 3300 عضوا، وصفحة هواة جمع الطوابع - البريد الفلسطيني ويتابعها 1900 شخص، والجمعية الفلسطينية لهواة الطوابع وتضم نحو 4000 عضو.

وطالب الزرد بضرورة تأسيس إطار حكومي يهتم بأولئك الهواة ونشاطاتهم، على اعتبار أن هذه الطوابع والعملات جزء من الهوية والتاريخ الفلسطينيين، اللذين ينبغي المحافظة عليهما.

حاولت مراسلة "آخر قصة" التواصل مع عددٍ من مسؤولي الإدارة العامة للبريد بوزارة الاتصالات بغزة بصفتها الجهة الرسمية المشرفة على الخدمات البريدية والطوابع للوقوف على دورهم في تشجيع ودعم هذا المجتمع، لكنهم ردوا بأنّهم غير مُصرح لهم بالحديث لوسائل الإعلام.

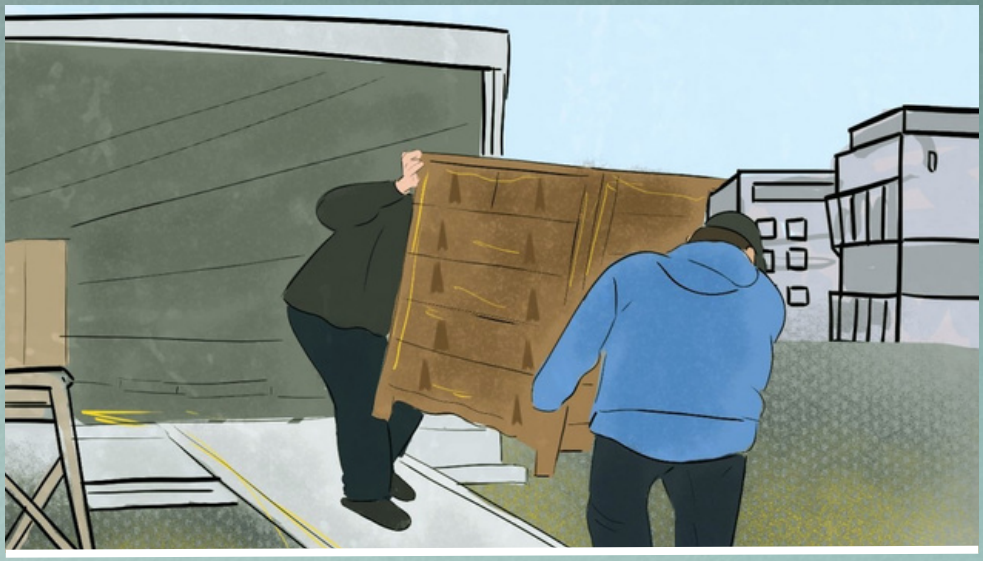

الفقر أجبر مواطنين على بيع مقتنياتهم

جلس خالد سليم (48 عاماً) من مدينة غزة، على كرسي خشبي في أحدِ أطراف سوق الجمعة الأسبوعي شرقَ المدينة، يعرض طقم الكنب الخاص ببيته ويطلب مُقابله 700 شيقلاً؛ إلا أنَّ معظم المارين يرونه مبلغًا باهظًا لقاء هذا الأثاث المستعمل.

ويحضر سليم إلى سوق الجمعة بين حين و أخر لبيع جزء من أثاث منزله المستخدم؛ لكسب بعض المال الضروري لتوفير احتياجات أسرته الأساسية في الوقت الذي لا يجد فيه أي فرصة عمل.

وكان سليم يعمل في مصنعٍ للباطون دُمر خلال العدوان الإسرائيلي على غزة عام 2021، ومنذ ذلك الوقت أصبح بلا عمل ويعتمد على الجمعيات الإغاثية كمصدرٍ رئيس للحصول على الغذاء، حاله حال 223 ألفاً عاطلين عن العمل في قطاع غزة.

يقول سليم في حديثٍ لـ "آخر قصّة": "لم تعد أمامي خيارات سوى بيع عفش وأثاث منزلي، فقد نفدت كافة الأموال التي ادّخرتها عندما كنت أعمل، ولم يتبقَ أي أموال لشراء احتياجات أسرتي المعيشية، والدواء الخاص بزوجتي المريضة بالسرطان".

ويوجد في قطاع غزة عدد من الأسواق الشعبية الأسبوعية يعرض فيها الباعة بضائع منها ما هو جديد وآخر مستعمل، وقد خصصت كل محافظة يوم أسبوعي لها ففي مدينة غزة تجد سوق الجمعة وفي رفح الأحد وهكذا.

وتُعرف هذه الأسواق عادةً بازدحامها الشديد، ووسط هذا الزحام كان يجلس محمد (37 عامًا) الذي فضّل ذكر اسمه الأول فقط، أمام جهاز حاسوب (لابتوب) وقد وضع عليه لوحةٌ كُتِب عليها "للبيع".

محمد الذي يسكن مدينة غزة تخرج من قسم المحاسبة في الجامعة الإسلامية، عمل بعد تخرجه لمدة عامين محاسبا في إحدى الشركات الخاصّة، ثم تحول إلى عاطلٍ عن العمل بعد فصل الشركة عدد من الموظفين نتيجة الركود الاقتصادي في القطاع.

وقال محمد الذي يُعيل أسرة مكونة من خمسةِ أفراد، لـ "آخر قصّة" إنّه ومنذ ذلك الحين يعمل في أعمالٍ مختلفة بأجورٍ مُتدنية للغاية لم تتجاوز 25 شيقلاً يومياً، وبينما كان هذا الحاسوب يخدمه في عمله سابقًا فقد أصبح اليوم لا حاجة له به.

وأضاف الرجل بشيءٍ من الأسى، "الفقر أرهقني وجعلني غير قادرٍ على توفير الاحتياجات الضرورية لأسرتي؛ الأمر الذي أجبرني على بيع ذهب زوجتي، وبعد نفاد المال لم أجد حلاً سوى بيع أثاث المنزل واليوم اللاب توب".

الأسواق الشعبية ليست المكان الوحيد لعرض المواطنين أثاث منازلهم المستخدم للبيع؛ بل هناك عدّة نوافذ استخدمها الفلسطينيون لتحقيق ذلك، منها توظيفهم مواقع التواصل الاجتماعي كوسيلة للترويج لما يودون بيعه وباتت هناك عشرات الصفحات عبر فيسبوك وغيره متخصصة لهذا الغرض.

ومن هذه الصفحات عبر فيسبوك صفحة "سوق غزة (بيع وإشتري)" وينتسب إليها 77 ألف عضو، بالإضافة إلى مجموعة "سوق غزه العام (لبيع المستخدم والجديد)" التي ينتسب إليها نحو 160 ألف عضو.

فيما يشمل الأثاث المُباع الأدوات والأجهزة المُساعِدة للمرأة في أعمال المنزل والتي تصبح في أوقات الأزمات الحادّة غير ضروريةً أو تَرفاً لا حاجة له، مثل الغسالة الأوتوماتيكية والمكنسة الكهربائية وشاشات التلفاز؛ الأمر الذي أعاد الزوجات إلى الحياة "البدائية" وزاد من ثِقَل واجباتهن المنزلية.

وبحسبِ مالك نعيم المشرف على مجموعة "سوق غزة التجاري مستعمل وجديد" وينتسب لها أكثر من 130 ألف عضو، قال لـ "آخر قصة" إنَّ الأعضاء في مجموعته ينشرون نحو 60 منشور يومياً يعرضون فيها ما يرغبون في بيعه من أثاث أو مركبات أو هواتف نقالة أو ملابس أو شقق وغيرها.

وبيّن نعيم أن التسوق الإلكتروني عبر مواقع التواصل وخاصّة فيسبوك، فيه مميزات خاصة للبائعين والمشترين على حدٍ سواء، إذ يتيح للبائعين عرض أثاثهم وما يرغبون ببيعه، دون الحاجة لنقلها إلى السوق الشعبي يوميًّا، كما يمنح المشترين فرصة التسوق والشراء دون الحاجة للذهاب إلى السوق، فضلاً عن إمكانية الحديث مع البائع والتفاوض معه.

ولا يقف الأمر عند بيع الأثاث أو المستلزمات المنزلية عامةً فقط، بل يشمل بيع الملابس أيّضًا، فهذه السيدة نور محمد (33 عامًا) نشرت منشورًا في صفحة سوق غزة للمستخدم والجديد تعرض فيه بعض من ملابس أطفالها للبيع.

تقول في حديثٍ مع "آخر قصة"، "الحاجة تدفعنا لبيع أي شيء سواء كان جديد أو مستخدم سواء كنا نرغب به أو لم نعد بحاجته، وكنت قد بعتُ سابقًا غسالتي عبر فيسبوك وأصبحت أغسل الملابس يدويًا".

تردف وقد بدا على صوتها حزيناً، "أعادتنا الأزمات المعيشية المُتلاحقة إلى العصر الحجري، على أيّة حال لم يعد للأدوات الكهربائية قيمة أو فائدة في ظلّ أزمة انقطاع التيار الكهربائي الفظيعة".

ويواجه قطاع غزة أزمة حادّة ومتواصلة في انقطاع التيار الكهربائي منذ 16 عامًا وإلى اليوم، وبحسب تصريحات حديثة للمتحدث باسم شركة توزيع كهرباء محافظات غزة محمد ثابت، فإن القطاع يحتاج بالمتوسط إلى 500 ميجا واط من الكهرباء يوميًا؛ الأمر الذي يُفسر وصول الكهرباء لبيوت الغزيين وفق جدول 8 ساعات وصل و8 قطع.

وتبدو المؤشرات الاقتصادية وفقًا للخبير الاقتصادي محمد أبو جياب، مخيفة إلى درجة تُشكِّل مُبرِرًا قويًّا لقيام المواطنين ببيع كل ما هو ليس في قائمة الأولوية والضروري من أجل كسب المال؛ ليتمكنوا من توفير احتياجات أسرهم.

وقال أبو جياب خلال حديثه لـ "آخر قصّة"، "إنَّ هذه الظاهرة ناجمة عن ظروف سياسية واقتصادية عديدة، من بينها الحصار الإسرائيلي والعدوانات على غزة، التي تسببت في خلق واقعاً معيشياً مأساوياً ودمرت القطاعات الاقتصادية والتنموية.

وإلى جانب ذلك، وفقًا لجياب فإنَّ حكومتي تعاني غزة ورام الله من أزمات مالية تجعلهما غير قادرتين على صرف رواتب الموظفين كاملةً، وإلى أن تُحَل كافة المشاكل السياسية والاقتصادية التي تسببت بهذه الأزمات المالية، يتوجب على المواطنين اتباع إجراءات تقشفية صارمة، والحرص على توفير أدنى المتطلبات الحياتية.

طرق محددة لإنهاء تفشي عمالة الأطفال في غزة

يتدارى عمر سمير (15 عامًا) من الأمطار الغزيرة في مدخل أحد المباني التجارية في حي الرمال وسط مدينة غزة، يترقب السماء في انتظار توقف هطول المطر، وينشغل ببسطته الخشبية المعلّقة على رقبته، يحرك حبلها العريض يُمنة ويُسرة علّه يخفف من عبء الثقل الواقع عليه.

لم تمنع برودة الجو الطفل عمر من الخروج كل يوم لعمله من الساعة العاشرة صباحاً حتى الثامنة مساءً؛ لبيع المنتجات البسيطة كـ"المقصات والابر والدبابيس"، مثله مثل العديد من الأطفال في قطاع غزة الذين انخرطوا في أعمالٍ تفوق أعمارهم؛ إذ بلغت نسبة عمالة الأطفال في قطاع غزة 0.9%، من أصل نحو 413 ألف طفل تفاوتت أعمارهم ما بين (10-17) عام.

وتتعدد أشكال الأعمال التي ينخرط فيها أطفال القطاع وقد لا تلائم وأجسادهم الضعيفة، من البيع على البسطات المحمولة وتنظيف السيارات في الشوارع، أو عاملين في المخابز والبقالات وورش السيارات، ومساعدين في بعض الحرف الشاقة كالعمل فما يعرف بـ"الكسارات" (آلات لطحن الركام).

كما يعمل العديد من الأطفال أيّضًا في جمع الأسلاك والحجارة من الأماكن الحدودية النائية، وجمع العلب المعدنية والمُخلّفات البلاستيكية وبيع المنظِفات والأطعمة على المفترقات، دون وجود رادع حقيقي لوقف هذه الظاهرة التي تتعارض مع ما نص عليه القانون.

ويحظر قانون الطفل الفلسطيني في المادة (4)، تشغيل الأطفال أو استخدامهم أو تكليفهم بأية أعمال أو مهن خطرة أو غيرها من الأعمال والمهن التي تحددها وزارة العمل ومن شأنها إعاقة تعليمهم أو إلحاق الضرر بسلامتهم أو بصحتهم البدنية أو النفسية، بما في ذلك العمل لدى الأقارب من الدرجة الأولى.

كما جاءت المواد (93,94,95) من قانون العمل الفلسطيني تنصّ على أنّه يُحظر تشغيل الأطفال الأحداث دون سن الخامسة عشر، ويسمح بعمل الأطفال في سن (15-17) عامًا بشروط معينة، منها ألا تكون هذه الأعمال خطرة أو ليلية أو في أماكن نائية، وأن تكون ساعات العمل قصيرة، ويتوفر كشف طبي للأطفال كل 6 أشهر. وتوقف الطفل عمر سمير ومثله الكثير من الأطفال العاملين، عن الدراسة في سنٍ مبكرة أو تسربوا؛ ليتحملوا عبء إعالة أسرهم وتحصيل ما لا يزيد عن 10-15 شيكل (3-4$) يوميًا، في تجاوز واضح من قبل أسرهم لنصّ القانون في المادة (37) من قانون الطفل، الذي يُلزم الأطفال بالدراسة حتى سن 16 عامًا.

لكن ما هو الدور الرسمي تجاه هؤلاء الأطفال العاملين في الأماكن العامة خاصّة الباعة المتجولين على مرأى من رجال الأمن على المفترقات؟، يقول المحامي إبراهيم أبو هربيد إنّ الأمر يقع على عاتق دائرة حماية الأسرة والأحداث في وزارة الداخلية التي تتخذ الإجراءات المناسبة من فور رؤيتها لطفلٍ متسرّب من المدرسة في الشارع.

ومع ذلك يُلاحظ استمرار ظاهرة العمالة والتسرّب من المدرسة دون انخفاض واضح على وجودهما في قطاع غزة، إضافة إلى ذلك كان قد أظهر الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ارتفاعًا كبيرًا في عمالة الأطفال تحديدًا، وأرجع مختصون الأمر إلى تفشي ظاهرة الفقر، ووفقا لاحصاءات نشرتها "الأونروا" فإنَّ ما نسبته 81.1% من السكان في القطاع يعانون الفقر ونحو 64% يعانون انعدام الأمن الغذائي.

ويمارس الطفل أنس جواد (14 عاماً)، مهام شاقة وخطرة على حد سواء، حيث يلج هو ورفاقه داخل حاويات النفايات شمال مدينة غزة، مُحاولاً استخراج قطع بلاستيكية يمكنه بيعها. ويعمل هذا الطفل ومعه اثنين من أبناء جيرانه تواروا خجلاً عند مقابلتهم بلباس رث مهلهل.

ويقول أنس وهو من سكان شمال قطاع غزة، إنه يمارس هذه المهنة بدافع من والده المتعطل عن العمل، وإنه يسابق الوقت من أجل الولوج إلى الحاويات قبل أن يقوم عمال البلدية بإفراغ حمولتها ونقلها إلى المكب. ويتنهي به المطاف بعد قضاء أكثر من سبع ساعات يومياً موزعة بين جمع البلاستيك من الحاويات والشوارع، بالحصول على أجرٍ زهيد لا يتجاوز (15 شيكلاً).

وأشار الطفل الذي غادر مقاعد الدراسة قبل نحو عامين، إلى أنه يقوم بجمع البلاستيك ومن ثم بيعه إلى تاجر يقع على مقربة من مسكنه، ومن ثم يعود إلى بيته كل يوم يجر قدميه المثقلين بالتعب.

ويعاني الأطفال من هذه الظروف المختلفة في غزة دون تنبه وإدراك حقيقي لما يُلاقونه من انتهاك لطفولتهم، وفقًا لما قالته المختصة الاجتماعية ألفت المعصوابي، وأضافت "من المهم أن يعيش الأطفال أطول مرحلة مُمكِنة من الطفولة وألا يأخذوا دورًا يفوق أعمارهم".

وتابعت المعصوابي قولها في حديثٍ لـ "آخر قصة"، "في مرحلة الطفولة يُفضل أن يعايش الطفل التجارب والاكتشاف والبناء وتكوين الخبرات وتأسيس الضمير والقيم المجتمعية بعيدًا عن أي

وتفترض المختصة أن "مَن لم يكن طفلاً حقًا فلن يكن رجلًا حقًا". على اعتبار أن الطفل الذي يُحرم من طفولته ولا يكتسب فيها القيم المناسبة سيصبح شخصية غير سوية كزوج أو مواطن وسيتخذ من العنف طريقةً لحلّ مشكلاته وتسيير أمور حياته بعيدًا عن التفاوض والحوار، على حدٍ وصفها.

بالإضافة إلى ذلك، ترى المعصوابي أنّ عمالة الأطفال هي جهد بدون عائد، فبعض الأطفال يعملون في ورشات الميكانيك أو المخابر مقابل 5 شواكل لـ 18 ساعة عمل.

وللحدّ من هذه ظاهرة عمالة الأحداث، تحدثت في عددٍ من النقاط المهمة وأولها تطبيق الشرع والقانون اللذان يحدانّ من عمالة الأطفال بجانب تفعيل الرقابة الحقيقية على العمل وشروطه، مشيرة إلى ضرورة تفعيل دور الوزارات المنوط بها هذا العمل والهيئات الاجتماعية.

وحثت أرباب العمل، على ضرورة أن يكون لهم دوراً مهماً وجاداً في التقليل من عمالة الأطفال من خلال عدم استقبالهم وتشجيعهم على عدم ترك مقاعد الدراسة.

وختمت حديثها "للبيئة التعليمية دوراً مهماً في التخفيف من هذه الظاهرة فمن الطبيعي أن ظاهرة التسرب المدرسي تزيد من عمالة الأطفال، فالطالب الذي لم يجد أنَّ مدرسته مكاناً آمناً ومريحاً سيبحث عن بيئة أخرى أفضل وفق وجهة نظره محدودة الأفق". بيئة قد تسلبه هذا الحق وتُسيئ له جسديًا ونفسيًا ومعنويًا وفكريًا بالأعمال الشاقة والأماكن غير الملائمة فيبقى عُرضة للاستغلال على اختلاف أنواعه".

الخطأ الطبي: قانون واضح ومسؤولية غامضة

تضاعفَ قلق المواطنين في قطاع غزة، بعد حادثة الطفل مُراد الحوراني (6 أعوام) الذي تعرض لحدث استثنائي خلال عملية جراحية أُجريت له في مجمع الشفاء الطبي، أفقده الوعي وأصابه بالشلل الكامل.

ورغم ما شكّلته حادثة الطفل الحوراني من صدمة للشارع الغزي، لكنها أعادت للأذهان حوادث الأخطاء الطبية المُشابهة التي تعرض لها العشرات من المواطنين في أوقاتٍ سابقة.

وشارك الشارع الغزيّ والد الطفل وعائلته في وقفات احتجاجية جرى تنظيمها أمام وزارة الصحة بمدينة غزة، من أجل وضع حدّ لتصاعد حالات الأخطاء الطبية وتحويل المتسببين بالفعل للتحقيق ومعاقبتهم على أفعالهم.

إزاء هذا الحادث، عبّرت منظمات حقوقية عن قلقها نتيجة تزايد الأخطاء الطبية في المؤسسات الصحية بقطاع غزة، وسجلت تلك المؤسسات منذ نهاية العام الماضي حتى مطلع الحالي، أكثر من 65 خطأً طبياً ويعد هذا الرقم كبيراً نسبياً عند مقارنته بالعام 2019 الذي سجل فيه حوالي 40 حالة.

ومن أشكال الأخطاء الطبية التي جرى رصدها من قبل المنظمات الحقوقية بغزة، الوفاة أثناء أو عقب إجراء عمليات الولادة العادية أو القيصرية، والوفاة أثناء أو بعد عملية علاجية، أو وفاة خدج بالحضانات، أو أخذ أدوية فاسدة، أو مهربة.

وزارة الصحة في غزة وبعد تصاعد الوقفات التضامنية مع الطفل "الحوراني"، قالت في بيان لها إن الطفل تعرض لحدث استثنائي خلال العملية الجراحية التي أجريت له في مجمع الشفاء الطبي، ما أدى إلى توقف مفاجئ للقلب، الأمر الذي استدعى دخوله العناية المركزة ومن ثم تحويله للعلاج في الخارج لإعطاء فرصة للعلاج.

وأكدت الوزارة أنها شكلت لجنة تحقيق مهنية للوقوف على ملابسات العملية الجراحية، وتحديد مسببات المضاعفات، مشددةً على وقوفها أمام مسؤولياتها القانونية والإدارية والأدبية تجاه الحالة، بما في ذلك تذليل العقبات كافة لإتمام رحلة الشفاء داخل قطاع غزة وخارجه.

وفي ضوء الأوضاع الاقتصادية المتردية التي أدت إلى اعتماد أكثر من 60% من سكان القطاع على المساعدات الإنسانية، يضطر السكان إلى اللجوء إلى المشافي الحكومية التي تقدم الخدمة بالمجان لعدم قدرتهم دفع تكاليف العلاج في دول الجوار أو في مشافي القطاع الخاصة.

وتعرف المادة (19) من قرار بقانون رقم (31) لسنة 2018م بشأن الحماية والسلامة الطبية والصحية، "الخطأ الطبي" هو ما يرتكبه مزاول المهنة ويسبب ضرراً لمتلقي الخدمة نتيجة أي من الأسباب الآتية: 1. الجهل بالأمور الفنية المفترض الإلمام بها من كل من يمارس المهنة من ذات درجته وتخصصه. 2. عدم اتباع الأصول والقواعد المهنية الطبية والصحية المتعارف عليها. 3. عدم بذل العناية اللازمة. 4. الإهمال والتقصير وعدم اتباع الحيطة والحذر.

وحددت بنود القانون قائمة ممتدة من المواد التي تنص على وجود التعويض بحق الأشخاص الذين تعرضوا للخطأ الطبي.

ويقتضي اللجوء إلى القضاء للبت في قضايا الأخطاء الطبية التمييز بين شقين: الشق الجزئي: وهو متعلق بالإجراءات التي تتخذها النيابة العامة بحق المتسبب بالخطأ لاسيما إذا كان بطريقة العمد، أو نتيجة تقصير.

أما الشق المدني فيتعلق، بالتعويض المادي، وذلك يقدر حسب حالة المرض ونسبة العجز الذي أحدثه الخطأ الطبي.

وإذا كانت حادثة الطفل "الحوراني" قد طفت إلى السطح عبر مواقع التواصل الاجتماعي، فإن هناك حوادث أخرى تعرض لها أفراد من أسر بسيطة وهشة، ولم تجد فرصة مماثلة للتعبير عن حقها في محاسبة جهة التقصير.

على متن الخوف

أحمد مهندس مدني يبلغ من العمر (30 عاماً) حصل مؤخراً على دعوة للمشاركة في مؤتمر خارج حدود قطاع غزة، ورغم شغفه لتجربة ركوب الطائرة لأول مرة، إلا أنه حصل ما لم يكن يتوقعه..

عجز قطاع غزة من الأدوية وتأثيراته

123

ألف دولار يوميًا

احتياج قطاع غزة من الأدوية

45

مليون دولار سنوياً

احتياجات القطاع من الأدوية

10

مليون دولار

قيمة تراجع الدعم الدولي للأدوية خلال 2022

304

مريضا بالتلاسيميا

يعانون من نقص الأدوية والفتياميناتٍ

المصدر: وزارة الصحة الفلسطينية

8 **أشخاص من مرضى التلاسيما توفوا خلال 2022 نتيجة ارتفاع نسب الحديد في الدم**

المصدر: الإغاثة الطبية الفلسطينية

آخر قصّة
LAST STORY

WWW.LASTSTORY.NET

شقيقتان تتناوبان على استخدام كرسي الإعاقة الوحيد

تواجه الفتاة دعاء شقلان (32 عاماً) تحدياً كبيراً نتيجة عدم وجود موائمة حقيقية تعينها هي وشقيقتها الصغرى على تجاوز معوقات الإعاقة الحركية اللتان تعانيان منها منذ الطفولة.

تعيش الفتاتان اللتان تعانيان من ضمور في العضلات، في أسرة متواضعة بمنطقة النصيرات وسط قطاع غزة. وتحمل دعاء شهادتين جامعيتين إحداهن في تخصص السكرتاريا، والأخرى في إدارة الإعمال.

تعتمد دعاء اعتمادا كليا على الكرسي الكهربائي في الحركة، وتقول إذا ما تعطل فإن حياتها كلها تتوقف، وقد تعاني من عزلة. مشيرة إلى أنها تواجه وشقيقتها

صعوبة في الخروج والعودة إلى المسكن بسبب عدم ملائمة الطريق المؤدي إليه، الأمر الذي يضطرهم احياناً إلى طلب سيارة أجرة تقلهم حيث شاءوا، وهو أمر تقول إنه مكلف ومرهق إلى حد كبير.

وأضافت الفتاة الحاصلة على عضوية المجلس الإداري في الاتحاد الفلسطيني للأطفال ذوي الإعاقة "استبدل أنا وشقيقتي الكراسي حسب حاجة كل منا، ففي بعض الأحيان عندما تستقل هي الكرسي الكهربائي، أنا استخدم الكرسي المتحرك يدوياً". وكلانا تواجه مشكلة شحن بطارية الكرسي الكهربائي الوحيد بسبب الانقطاع المتكرر للتيار الكهربائي.

وتتجنب دعاء وشقيقتها المغامرة بالخروج من المسكن خلال فصل الشتاء، وبخاصة أن الكرسي الكهربائي قد يتعرض لأعطال نتيجة المياه التي تغمر طريق مسكنها.

وقالت دعاء وهي ناشطة شبابية في مجال ذوي الإعاقة: "حلمي بسيط جدا وقد يتهكم البعض عليه، وهو رصف الطريق المؤدي إلى مسكني.. هو حلم متواضع جداً لكنه في نظري صعب المنال".

بعدسة
نور الكفارنة

آخر قصة

LAST STORY

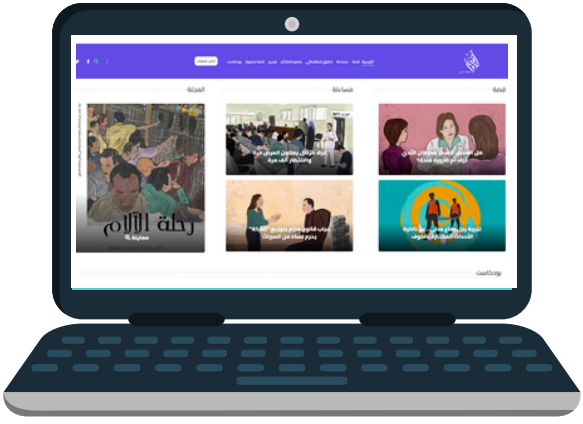

WWW.LASTSTORY.NET

تصفح أسهل لمعالجة صحفية عميقة